**المحاضرة الخامسة: قضية الانتحال وتأصيل الشعر**

**المفهوم:**

النُّحْل لغة "إعطاؤك الإنسانَ شيئا بلا استعاضة ..." [[1]](#footnote-2)، ومنه استخدم في المعنى الاصطلاحي، فقيل: نحله القولَ ينحله نحْلا: نسبه إليه. ونحلتُه القول أنحَله نحلا، بالفتح: إذا أضفتَ إليه قولا قاله غيره وادّعيتَه عليه ... ويقال: نُحِلَ الشاعر قصيدةً إذا نُسِبت إليه وهي من قِيل غيره .[[2]](#footnote-3)

وبالنظر إلى هذه المسألة بوصفها قضية نقدية، وباعتبار مختلف أسبابها، يكون استخدام صيغتها المجردة، والمتعدية إلى مفعولين "النَّحْل"، أدق من استخدامها بالصيغة المزيدة، والمتعدية إلى مفعول به واحد " الانتحال"، التي يُفضل الإشارة إليها على أنها وجه من السرقة، ولقب من ألقابها كما مر آنفا.

**ابن سلّام الجمحي وتأصيل البحث في القضية:**

ولئن كان محمد بن سلّام الجمحي (ت.232 هـ ) قد استند في بحثه هذه الظاهرةَ إلى مشايخ له سبقوه زمنيا، لقد كان هو أول من بحثها بحثا علميا موسعا ومعمّقا، ومؤسسا على دراسة أسبابها المتنوعة، وخلفياتها التاريخية، حتى صار جديرا بأن تنسب إليه، وتربط به تاريخيا.

 لقد وضع ابن سلام  للقضية بعدها التنظيري المتكامل، فلم يستطع النقاد الذين تناولوها في العصر الحديث كالدكتور طه حسين أن يضيفوا إليها كبير شيء، إلا ما كان من تسميات واصطلاحات حديثة، بل إنها عند ابن سلام أنضج وأكثر اعتدالا وإحكاما، منها عند أولئك النقاد في غلوّها وإسقاطاتها الحداثية المفتئتة أحيانا، والجانحة إلى التصادم والتظاهرية أحيانا أخرى، وذلك ما حمل طه حسين على التراجع عن كثير من قناعاته فيها والتي طرحها في كتابه (في الشعر الجاهلي) تراجعا ظاهرا أو مضمرا، في كتب لاحقة ككتابه المعدّل عن السابق (في الأدب الجاهلي)، و(حديث الأربعاء)، وكان من أسباب نضجها وإحكامها عند ابن سلّام قرب عهدها من  الظاهرة المدروسة من جهة، وبراءتها من الأطروحات الاستشراقية المتعالية والمريبة من جهة أخرى .

والمعروف أن ابن سلّام طرح نظريته هذه في مستهل كتابه (طبقات فحول الشعراء) حيث يقول، مصرحا باقتناعه بوجود هذا الضرب من الشعر، وكثرته، ومبينا نقاط ضعفه، :"... وفي الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لاخير فيه، ولا حجة في عربية، ولا أدب يستفاد، ولا معنى يستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع، ولا هجاء مقذع، ولا فخر معجب، ولا نسيب مستطرف ... "[[3]](#footnote-4).

ثم يبين سبب تسرب هذا الدخَل، إلى جدول الشعر العربي، وتورّط بعض الرواة والعلماء في اعتماده، قائلا :"... وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء. وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة، ولا يروى عن صُحُفي"[[4]](#footnote-5).

 فالسبب إذًا هو أن بعض الرواة لم يأخذوا الشعر من مظانّه ومصدره الأساسي ألا وهو البادية، ولم يرجعوا فيه إلى العلماء ليحققوه، بل اكتفوا باستكتابه من الصحف. ويختم كلامه بالإشارة إلى من يشكّلون المرجعية العلمية في ذلك، وهم العلماء وأصحاب الرواية الصحيحة، والحكم في ذلك لهؤلاء وحدهم، فلا يجوز لأحد تجاوُزهم، أو إغفال أمرهم في أمر خطير ودقيق كهذا.

هذا الشعر المدخول كان على حساب تراث شعري صحيح، ضاع في جملة ما ضاع من مخلفات العصر الجاهلي، الذي كان محوطا بالرعاية قبل الإسلام، ثم جاءالإسلام"... فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته. فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعو رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير..."[[5]](#footnote-6)

 ويعضد ابن سلّام رأيه في ذهاب ذلك التراث بمقولة لأحد كبار الرواة والقرّاء الموثَّقين، هو أبو عمرو بن العلاء، الذي يروي عنه  يونس بن حبيب قوله :"ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"][[6]](#footnote-7).

ويسوق أدلة عملية، تثبت ذهاب كثير من الشعر القديم، منها " قلة ما بقي منه بأيدي الرواة المصححين لطرفة وعَبيد، اللذين صح لهما قصائد بقدر عشر. وإن لم يكن لهما غيرهن، فليس موضعهما حيث وضعا من الشهرة والتقدِمة، وإن كان ما يروى من الغثاء لهما، فليس يستحقان مكانهما على أفواه الرواة. ونُرى أن

غيرهما قد سقط من كلامه كلام كثير، غير أن الذي نالهما من ذلك أكثر. وكانا أقدم الفحول، فلعل ذلك لذاك فلما قل كلامهما، حُمل عليهما حَمْل كثير"[[7]](#footnote-8).

فطرَفة بن العبد وعبيد بن الأبرص، لم يصحَّ لهما عند الرواة المحققين أكثر من عشر قصائد، وهذا دليل على سقوط كثير من شعرهما من ذاكرة الزمان، والحجة في ذلك مكانتهما من الشهرة والمنزلة الشعرية التي وضعا فيها، والتي من المستحيل أن يستحقاها إذا كان ما بقي من شعرهما هو كل نظماه حقيقة، فطرفة صاحب المعلقة الثانية، وعبيد صاحب المعلقة العاشرة إذا عُدّت عشرا ، وبناء على ذلك فلا بد أن لهما كمّا من الشعر استحقا به تلك المكانة، وقد ضاع بعضه.

وإذا كانت هذه المكانة هي الدليل على ضياع كثير من شعرهما الجيد، فهي الدليل على العكس، أي على زيف كثير مما يروى لهما من شعر غثّ، وذلك أن ثبوت نسبة هذا الشعر إليهما، تجعلهما غير جديرين بتلك المكانة. وهكذا يكون الشعر المروي لهما دليلا على ضياع كثير منه في جانبه الإيجابي، ودليلا على النحل والوضع في جانبه السلبي. وللدكتور حسن عبد الله شرف قراءة للنصوص السابقة، يجمل فيها الأسباب التي حملت ابن سلّام على قناعته بالنحل، ويجمع شتاتها في نقاط شاملة هي:

1. الأخذ بآراء شيوخه، والعلماء الموثوقين ممن سبقوه إلى ذلك في الإشارة إلى هذا الموضوع.

2. أثر الفتوحات ونشر الدعوة.

3. أثر العصبية في وضع الشعر.

4. دور الرواة في وضع الشعر.

5. إسقاط ما أضافه أبناء الشعراء إلى شعر آبائهم.

6. التشهير بالوضاعين من الرواة.

7. أثر شهرة الشاعر في حمل الشعر عليه.

8. إسقاط ما جاء في السيرة لمحمد بن إسحق[[8]](#footnote-9).

والمعروف في تاريخ الأدب العربي أن حمادا الراوية (ت. [155ه](https://ar.wikipedia.org/wiki/155%D9%87%D9%80)ـ) هو أحد أكبر المتهمين في هذه القضية، وللنقاد والعلماء القدامى أقوال تجرّحه تجريحا صريحا. من ذلك ما روي عن المفضَّل الضَبيّ (ت. 168 هـ) الذي قال "قد سُلّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبدًا. فقيل له: وكيف ذلك. أيخطىء في روايته أم يلحن ؟ قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردّون من أخطأ إلى الصواب، لا ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها، ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يُشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره، ويُحمَل ذلك عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك !"[[9]](#footnote-10).

وقد شاع عنه هذا الخلق عند الخلفاء العباسيين أنفسهم، فلم يمنعهم إكرامهم إياه، ووصله بالجوائز أن يراجعوه، ويواجهوه بالتهمة التي يُزَنُّ بها، ويقلّون عطاءه معاقبة ومجازاة. من ذلك ما حدث في مجلس الخليفة العباسي المهديّ وقد اجتمع فيه  جمع من العلماء بأيام العرب، وآدابها وأشعارها ولغاتها، فدُعيَ بالمفضل الضبي فدخل، فمكث مليّا ثم خرج ومعه حماد، وقد بان في وجه حمادٍ الانكسار والغم، وفي وجه المفضل السرورُ والنشاط، ثم خرج حسين الخادم، فقال يا معشر مَن حضر من أهل العلم: إن أمير المؤمنين يُعلمكم أنه قد وصل حمادًا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها، ووصل المفضل بخمسين ألفا لصدقه وصحة روايته، فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا مُحدَثا فليسمع من حماد، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضل ..."[[10]](#footnote-11).

بل وصل الأمر بالمهدي  إلى أن يستحلف حمادا بمغلَّظ الأيمان ليصدقنّه في هذه المسألة، ويُضيّقَ عليه حتى يدفعه دفعا إلى أن يعترف، ويقرّ على نفسه بالكذب والتزيد في الرواية.

وكان من سبيل المهديّ في هذا أن يلجأ إلى المقارنة والموزانة بين ما يقوله حماد المجرّح والمتّهم، وما يقوله غيره من الرواة المعدَّلين والموثَّقين، مثل المفضل الضبي.  من ذلك أن المهدي قال  للمفضل – وقد انفرد به-  " ... إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال:

دَعْ ذا وعَدّ القول في هَرِم[[11]](#footnote-12)

ولم يتقدم له قبل ذلك قول، فما الذي أمر نفسه بتركه ؟ فقال له المفضل: ما سمعت يا أمير المؤمنين في هذا شيئا إلا أني توهمته كان يفكر في قول يقوله، أو يُرَوِّي في أن يقول شعرًا فعدل محنه إلى مدح هرِم وقال دع ذا، أو كان مفكراً في شيء من شأنه فتركه وقال دع ذا، أي دع ما أنت فيه من الفكر وعَدّ القول في هرم، فأمسك عنه. ثم دعا بحمادٍ فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضل، فقال ليس هكذا قال زهيرٌ يا أمير المؤمنين؛ قال فكيف قال؟ فأنشده:

**لـِمَنِ الدِّيَارُ بقُنّة الحِجْــرِ ؟     أَقْوَيْنَ مُذْ حِجج ومذ دهـِر[[12]](#footnote-13)**

**قفْر بمندفَع النحائت من        ضَفَوى أولات الضّال والسِّدْر**

**دعْ ذا وعَدِّ القول في هَرِم        خيرِ الكهول وسيّدِ الحَضْـر**

قال: فأطرق المهدي ساعةً، ثم أقبل على حماد فقال له: قد بلغ أميرَ المؤمنين عنك خبرٌ لا بد من استحلافك عليه، ثم استحلفه بأيمان البيعة وكل يمين محرجة ليصدقنّه عن كل ما يسأله عنه، فحلف له بما توثق منه. قال له: اصدُقني عن حال هذه الأبيات ومن أضافها إلى زُهير، فأقرّ له حينئذ أنه قائلها، فأمر فيه وفي المفضل بما أمر به من شهرة أمرهما وكشفه[[13]](#footnote-14).

هذه المواقف والمشاهد تثبت أن قضية الوضع في الشعر العربي القديم، والكذب في الرواية أصبحت هما حقيقيا، وشغلا شاغلا تجاوز الطبقة المثقفة إلى بلاط الحكم نفسه،  وأن الخلفاء لم يكونوا يبنون مواقفهم هذه من الرواة  إلا بعد اختبار تطبيقي يميزون به صدق رواة من كذبهم.

ومِثلُ حماد الرواية في هذا السلوك خَلَفٌ الأحمر (ت. 180هـ ) قال الزمخشري في كتابه ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: "لم يُرَ قَطّ أعلم بالشعر والشعراء من خلف الأحمر. وكان يعمل الشعر على ألسنة الفحول من القدماء فلا يُمَيَّز عن مقولهم ..."[[14]](#footnote-15).

ويبدو أن بعض هؤلاء الوضّاعين لم يعدَموا صحوة ضمير، ينتفض فيَخِزُهم حين تهزه أخذة الموت، وتبلغ أنفسهم التراقي، ويُقنوا بفراق، كخلف هذا الذي  اعترف لعائديه وهو يحتضر بوضعه شعرا على لسان أبي أمامة العبدي مبديا ندمه، راجيا غفران الله عز وجل"[[15]](#footnote-16).

وقد ترتّب على جناية هؤلاء الكذابين وتوبتهم واعترافاتهم المتأخرة موقف غريب من بعض الناس، يذكره خلف نفسه  فيقول:" أتيتُ الكوفة لأكتب عنهم الشعر، فبخلوا علي به، فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح، ثم مرضت فقلت لهم: ويلَكم! أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني، فبقي منسوبًا إلى العرب لهذا السبب"[[16]](#footnote-17).

ولئن صدق هذا الوضّاع في مقولته تلك، لقد أقام الدليل على عظَم الجناية التي جناها هو أمثاله على الشعر العربي القديم، وعلى أذواق العوامّ التي أفسدوها، وحَرّفوها حتى استحْلَت الزيف، وقنعت بالتدليس مع العلم به.

وربما تجاوزت  قضية الانتحال، والوضعِ في الشعر العربي القديم السلوكَ الفردي المنحرف إلى كونها عملا مؤسسيا تخريبيا، وأمرا دُبّر بليل، مخطَّطا له بإحكام، يقصد به تخريب الموروث الشعري الذي يشكّل ركنا شديدا من أركان الثقافة العربية، وذلك بضرب أسسه، وتسريب موادِّ بناءٍ مغشوشة تُقام عليها أصوله، لتسهل بعدها خلخلة بنائه وتقويض تلك الثقافة الأصيلة. ومن ورائها، بالضرورة الثقافة الإسلامية التي مازجتها وارتبط حظها بها.

 وهو مخطط كانت تديره بخبث وحقد أيدي حركات ماكرة، تسيّرها أحقاد وتحدوها أطماع، على رأسها الحركات المتشبعة بالشعوبية والزندقة. وهو أمر ليس مستبعدا لما له من شواهد ونظائر في جبهات مشابهة، منها حركة الوضع في الحديث النبوي الشريف، ومحاولات تشويه كثير من علوم القرآن الكريم، والتي كان أكثر من تولى كبرها من الأعاجم.

ولكن إذا كانت تلك القضية أمرا واقعا في تاريخ شعرنا القديم، ومسألة مطروقة في تاريخ نقده، من ورائها أساب قوية، ونفوس ضعيفة، وعوامل مختلفة قد يكون منها ما سلف، فليس ذلك مبررا للمبالغة فيه، والنفخ في رماده من جديد في عصرنا الحاضر، من أجل اتخاذه حجة للتشكيك في أصالة شعرنا وصحة رواية أكثره.

ومن باب أولى ليس ذلك مبررا كافيا ليصل إلى حد إنكار مراحل كاملة من تاريخ الشعر العربي، بطريقة تتجافى عن روح العلم، وتسلك صاحبها في زمرة أولئك الوضاعين المدلّسين أنفسِهم، بما أن الهدف واحد. ذلك أن علماءنا القدامى لم يتوانوا في التصدي لهذا الزيف، ووقفوا جهدَهم ووقتهم في غربلة المروي من الشعر، وتصفية مَعِينه وتبيين ما ألحق به من دس ونحل، واضعين لذلك معايير دقيقة من الجَرح والتعديل. وشروطا حاسمة لقبول المرويات سندا ومتنا.

يضاف إلى ذلك أن وجود ثلة من الرواة الكذابين لا ينفي حقيقة وجود كثير من الرواة الصادقين، والأمناء المرضيّين خُلُقا، والمتمكنين روايةً ودراية.

1. ) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (نحل). [↑](#footnote-ref-2)
2. ) السابق، الموضع نفسه. [↑](#footnote-ref-3)
3. ) الجمحي: طبقات ابن سلّام فحول الشعراء، مصدر سابق، ج.1، ص. 4. [↑](#footnote-ref-4)
4. ) السابق، الموضع نفسه. [↑](#footnote-ref-5)
5. ) السابق، ج.1، ص. 25. [↑](#footnote-ref-6)
6. ) السابق، ج.1، ص .25. [↑](#footnote-ref-7)
7. ) السابق، ج.1، ص. 26. [↑](#footnote-ref-8)
8. ) حسن عبد الله شرف: النقد في العصر الوسيط والمصطلح في طبقات ابن سلّام، مرجع سابق، ص. 96-101. [↑](#footnote-ref-9)
9. ) أبو الفرج الأصفهاني: الأغاني، مصدر سابق، ج.6، ص. 85. [↑](#footnote-ref-10)
10. ) السابق، ج.6، ص. 85-86. [↑](#footnote-ref-11)
11. ) صدر بيت لزهير في شرح ديوان زهير لأبي العباس ثعلب عجزه: خير البداة وسيد الحضْر. ينظر: شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، ح. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت-دار الفكر، دمشق، 2002 م، ص. 115. [↑](#footnote-ref-12)
12. ) في رواية القصيدة اختلاف في الألفاظ، وعدد الأبيات [↑](#footnote-ref-13)
13. ) السابق، ج.6، ص. 86-87. [↑](#footnote-ref-14)
14. ) محمود بن عمر الزمخشري: ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تح. عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط.1، 1412 هـ / 1992 م، ص. 222. [↑](#footnote-ref-15)
15. ) ابن المعتز، طبقات الشعراء، تح. عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط. 3، 1976 م، ص. 147. [↑](#footnote-ref-16)
16. ) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972 م، ج. 2، 378. [↑](#footnote-ref-17)